Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.32 / No.1/ 2024 المجلد ٣٢ / العدد ١/ ٢٠٢٤

دور قرارات الأمم المتحدة في ترسيم الحدود العراقية – الكويتية

محمد فاضل نعمة

فرع العلوم النظرية/ كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/ جامعة بابل
Phy.mohammed.f.n@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ١١/ ١٢/ ٢٠٢٣ **تاريخ قبول النشر:** ٢٦/ ١٢/ ٢٠٢٣ **تاريخ نشر البحث:** ٢٤/ ١/ ٢٠٢٤

المستخلص

شكلت سابقة ترسيم الحدود بين العراق والكويت من مجلس الأمن الدولي في إطار حزمة عقوبات ضد العراق على خلفية اجتياح الاخير لدولة الكويت واحتلالها، خطوة مثيرة للجدل وانقسام دولي في مدى مشروعيتها وجدواها لمعالجة المشكلة بين طرفي النزاع، وخصوصاً أن هذه الإجراءات الدولية لم تمر بأية مراحل للتفاوض أو التوافق بين الطرفين المتنازعين، لذلك دائماً ما يطرح تساؤل هل استطاعت القرارات الدولية معالجة الأزمة بين العراق والكويت بشكل جذري؟ وهذه الفرضية تفتح تساؤلات فرعية حاولنا الإجابة عنها مثل أثر التراكمات التاريخية المحدد لتنمية العلاقات بين الطرفين، ودرسنا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالترسيم من حيث الآليات والمسوغات ومدى المشروعية، ومن ثم أثر هذه القرارات على مستقبل العلاقات بين العراق والكويت، وقد أفادت الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات من مقتربات المنهج القانوني في العلاقات الدولية، لنصل إلى نتيجة أن هذه القرارات زادت من محددات تطوير العلاقات بين الطرفين ولم تساهم في خفض حدة خطابات الكراهية على المستويين السياسي والاجتماعي.

الكلمات الدالة: ترسيم الحدود، مجلس الأمن، العراق، الكويت، العلاقات الودية

The role of United Nations resolutions in demarcating the Iraqi- Kuwaiti border

Mohammed Fadhel Neama

Theoretical Sciences Branch / Faculty of Physical Education and Sports Sciences / University of Babylon

Abstract

The precedent of demarcating the borders between Iraq and Kuwait by the UN Security Council within the framework of sanctions against Iraq against the backdrop of the latter's invasion and occupation of the State of Kuwait was a controversial step and an international division over the extent of its legitimacy and feasibility to address the problem between the two parties to the conflict, especially since these international measures did not go through any Stages of negotiation or consensus between the two conflicting parties. Therefore, the question always arises: Were international resolutions able to address the crisis between Iraq and Kuwait in a radical way? This hypothesis opens sub-questions that we tried to answer, such as the role of historical accumulations as a determinant of the development of relations between the two parties. We also studied the Security Council decisions related to demarcation in terms of mechanisms, justifications and the extent of legitimacy, and then the role of these decisions on the future of relations between Iraq and Kuwait. The study has benefited from answering these questions, based on the legal approach to international relations. Let us reach the conclusion that these decisions increased the determinants of developing relations between the two parties and did not contribute to reducing the intensity of hate speech at the political and social levels.

Key words: Demarcation of the border, Security Council, Iraq, Kuwait, Friendly Relations

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1.مقدمة

1.1 أهمية الدراسة

العراق والكويت دولتان جارتان بشكل مؤبد يتبادلان التاثير الإيجابي والسلبي على بعضهما البعض، وتعد مشكلة الحدود وترسيمها من أبرز دوافع عدم الاستقرار بين البلدين منذ نشأتهما في العصر الحديث، ومن ثم فإن حل مشكلات الحدود بشكل جذري وبتراضي الطرفين يعد مدخلا لنمو العلاقات بين الطرفين لمديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، التي سرعان ما تعود بمردوداتها ومنافعها على الأمن الإقليمي برمته.

2.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن الدولي، في ترسيم الحدود العراقية- الكويتية، إبان العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد العراق نتيجة لاحتلال قواته للكويت مطلع أغسطس/ آب-١٩٩٠، وللآثار التي ترتبت على هذا الترسيم وانعكاسه على مستقبل العلاقات بين البلدين.

3.1 مشكلة الدراسة

تطرح الدراسة سؤال رئيس وهو: هل ساهم ترسيم الأمم المتحدة للحدود العراقية- الكويتية عبر قرارات مجلس الأمن إلى معالجة الأزمة بشكل جذري وتطوير علاقات إيجابية بين الدولتين؟

4.1 منهج الدراسة

أفادت الدراسة من مقتربات المنهج القانوني في العلاقات الدولية وهو الذي يتناول بالتحليل والدراسة الجوانب القانونية التي تترافق مع انشطة العلاقات الدولية ما بين الدول مع بعضها أو علاقتها بالمنظمات الدولية[١: ١٥-١٧]، وأفادت من مخرجات نظرية الدور في العلاقات الدولية (Role theory)، التي تهتم بدراسة سلوك الدول والفواعل الدولية الأخرى في إطار تحقيق سياستها الخارجية وتاثيرها على الواقع السياسي الدولي.[٢: ٤٦].

5.1 هيكلية الدراسة

قسم البحث إلى ثلاثة مطالب رئيسة، تناولنا في الأول منها البعد التاريخي لمشكلة الحدود بين العراق والكويت بشكل موجز، وتناول المطلب الثاني القرارات الدولية المتعلقة بترسيم الحدود وظروفها وتناول الثالث مواقف الدولتين من قرارات الترسيم وانعكاسها على مستقبل العلاقات بينهما.

المطلب الأول/ مشكلة الحدود بين العراق والكويت- إطار مفاهيمي وتاريخي

اتفقت أغلب المصادر البحثية التي تناولت موضوع الأزمات الحدودية أن هناك أربع مراحل رئيسة لترسيم الحدود بين دولتين في إطار التفاوض السلمي وحسن النية لحل الأزمة وهي [٣: ٦٩٠- ٦٩١]:

1- المرحلة الأولى هي التفاهمات المبدئية والتحديد الأولي لمطالب كل دولة، بمعنى آخر توافر الإرادة السياسية القائمة على حسن النية لمعالجة ملف الحدود.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

2- في هذه المرحلة يكون تقديم الترسيم المبدئي لخطوط الحدود عبر خرائط أولية من كل دولة وتطرح في المفاوضات لمناقشتها، وتشكل لجنة مشتركة لتوحيد الخرائط بعد مناقشتها والتفاوض عليها.

3- في المرحلة الثالثة يبدأ العمل الميداني من الطرفين وبمساعدة خبراء لتحويل الرسومات والخرائط إلى التثبيت العملي عبر وضع العلامات والأسلاك وفقاً للخرائط.

4- المرحلة الرابعة وهي القيام بأعمال صيانة الحدود والمحافظة عليها وإدامتها وحراستها وتوفير الموارد المادية والبشرية لتنفيذ هذه الأعمال.

5- المرحلة الخامسة وهي التأطير القانوني لعملية ترسيم الحدود عبر اتفاقية مكتملة الأركان من حيث التشريع والمصادقة النهائية وفقاً للقوانين الداخلية للبلدين لإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومن ثم إيداع نسخة من الاتفاق لدى المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ومن اللافت للنظر أنه لا توجد خارطة طريق زمنية محددة لتنفيذ هذه المراحل، فهي قد تستغرق سنوات عدة أو لعشرات السنوات وفقاً لطبيعة العلاقات الدولية والإقليمية والضغوطات الداخلية وانعكاسها على اتخاذ القرار لدى الطرفين، والعامل الحاسم للحل هو توافر إرادة سياسية لدى الطرفين لمعالجة الأزمة وتعزيز المصالح المشتركة بدل النزاع.

أغلب الدول العربية وبضمنها العراق والكويت ظهرت للوجود نتاج لمرحلة استعمارية (عثمانية- وإنكليزية- وفرنسية)، التي كانت السبب الرئيس لظاهرة نزاعات الحدود في المنطقة، إذ تقاسمت هذه القوى مناطق النفوذ وفقاً لمصالحها الآنية، ثم تلته مرحلة الاستقلال وترك المستعمر لهذه الدول من دون تحديد واضح لحدودها ليبقى الملف رخواً وعاملا لعدم الاستقرار الإقليمي مما يتيح التدخلات الخارجية بين الحين والاخر، ومما زاد من حدة الأزمات الحدودية بعد الاستقلال متغيرين أساسيين: الأول زيادة عدد السكان في مقابل فشل تنموي لدول المنطقة، والثاني التوزيع غير العادل للموارد على جانبي الحدود وخصوصاً مع ازدياد أهمية الاكتشافات النفطية للاقتصادات الريعية في المنطقة، أو رغبة بعض الدول في زيادة مساحة سواحلها أو إطلالاتها البحرية حتى لا تتحول إلى دول حبيسة، كما هو الحال في المشكلة الحدودية العراقية الكويتية التي استمرت لاكثر من مئة عام.

في قضايا النزاعات الحدودية -كما هو الحال بين العراق والكويت- لا يمكن الركون مطلقا إلى الادعاءات التاريخية لطرفي النزاع بوصفها مسلمات، فغالباً ما تختلط الأساطير القومية والوطنية التي يصدرها طرفا النزاع إلى جمهورهم الداخلي أو الخارجي بالحقائق، لذلك لجأت بعض الدول المستقلة من الاستعمار منتصف القرن العشرين إلى ترسيخ قاعدة رفض المطالبات التاريخية وعدم تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار بالقوة، حفاظاً على الاستقرار الإقليمي، لذلك فان الحديث عن عمق تاريخي للنزاع الحدودي بين العراق والكويت لما قبل النصف الثاني من القرن العشرين يعد محظ أدبيات لا أساس لها من الموثوقية أو العلمية، فلا يمكن أن يقوم نزاع حدودي لدولة قبل تأسيسها أو وجودها سياسياً، فقد كان العراق والكويت قبل الحرب العالمية الأولى جزءا من الدولة العثمانية، ومن ثم إن أي نزاع بين ال الصباح وحاكم البصرة أو اتفاقاتهم مع بريطانيا بالسر لا يتجاوز حدود كونه تمردا قبليا وإجراءات تأديبية حكومية ضد جزء من رعاياها، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وتأسيس الدولة العراقية عام١٩٢١ بعد تفتيت الدولة العثمانية، بقي العراق تحت الانتداب والوصاية البريطانية من ١٩٢٠/٤/٢٥ لغاية ١٩٣٢/١٠/٣، وأُولى الوثائق التي تشير إلى الحدود الجنوبية للعراق مع الكويت لاحقاً، هي الرسالة التي وقعها نوري السعيد وأرسلها إلى شيخ الكويت في١٩٣٢/٨/٢١[٤: ٢٦]، أي في الانتداب والوصاية البريطانية جزءا من متطلبات الاستقلال والانضمام إلى عصبة الأمم، ونعتقد جازمين أن هذه الرسالة كانت مخرجات نهائية لجهود سياسية وفنية بريطانية لم يكن لنوري السعيد أو العراقيين فضل سوى بتوقيعها، لتحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقلال، وبعد استقلال العراق واجهت الحكومة الجديدة ضغوطات من شرائح كبيرة من العراقيين وعلى رأسهم الملك غازي بن فيصل لرفض التفاهمات التي فرضتها بريطانيا لتخطيط الحدود مع الكويت.

لم يختلف موقف العراق بوجود كيان كويتي كثيراً بعد تاسيس الجمهورية عام ١٩٥٨، إذ بدا الزعيم عبد الكريم قاسم متحفظاً في مباحثاته مع الشيخ عبد الله سالم الصباح الذي زار العراق بنفس العام للتهنئة بنجاح الانقلاب على الحكم الملكي[١] [٥: ٥٠٥]، وقد تازم الموقف بعد إعلان الكويت استقلالها عام ١٩٦١ ودخولها في عضوية الجامعة العربية ووصل ذروته بقيام العراق بتحشيدات عسكرية على حدوده الجنوبية فسرت بأنها محاولة من عبد الكريم قاسم لاحتلال الكويت وقد لاقت هذه الأزمة ردود أفعال إقليمية ودولية تمثلت في رغبة مصر في إرسال قوات إلى الكويت لحمايتها، ونزول قوات بريطانية فعليا على الأراضي الكويتية بناء على طلب حكومتها لغرض حمايتها، إن التبدل في الموقف العراقي حصل عام ١٩٦٣، عندما استولى حزب البعث على السلطة لمدة محدودة ما بين (شباط–فبراير لغاية تشرين ثاني– نوفمبر ١٩٦٣)، إذ وقّع رئيس الوزراء آنذاك أحمد حسن البكر اتفاقا مبدئيا بمسمى "**محضر متفق عليه بشان استعادة العلاقات الودية**" [٥: ١٥٨] بتواجد ولي عهد الكويت الشيخ سالم الصباح لتهنئة القوى الجديدة بنجاح الانقلاب، وهي أول زيارة رسمية بعد تأسيس الكويت عام ١٩٦١، وبعد إزاحة القوى البعثية وتفرد الرئيس عبد السلام عارف بالحكم تعامل بتحفظ مع ملف الحدود العراقية الكويتية، واقترح على الكويت في مناسبات متعددة تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة (٩٩) عاماً، وتكرر نفس الطلب العراقي مرة أخرى عام ١٩٧٣، في زيارة ولي عهد الكويت للعراق الشيخ جابر الأحمد الصباح لتوطيد التعاون مع المجموعة الانقلابية لعام ١٩٦٨، برئاسة أحمد حسن البكر، ولم يكن لدى الكويت مانع من تأجير جزيرة وربة إلا أنها تحفظت على تأجير جزيرة بوبيان لموقها الستراتيجي للكويت[٧]، وفي عام ١٩٧٥ طرح نائب رئيس الجمهورية في حينه (صدام حسين) على هامش مؤتمر الجزائر للجامعة العربية مقترح ضم جزيرة وربة إلى السيادة العراقية وتأجير نصف جزيرة بوبيان لمدة (٩٩) عاماً، مسوغا الهدف من المقترح لبناء قاعدة بحرية عسكرية لموجهة النفوذ الإيراني في مياه الخليج العربي، ولا يخفى الدور الإيراني لعرقلة أي اتفاق بين العراق والكويت يهدف إلى توسيع الواجهة البحرية للعراق أو زيادة قدراته الدفاعية أو الهجومية البحرية[٨: ١١١] عبر

---

[١] أعلنت الكويت استقلالها عام ١٩٦١، وانظمت إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣، لتصبح العضو (١١١).

[٢] ملخص المحضر "– تعترف الجمهورية العراقية باستقلال الكويت وسيادته بحدوده المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق في ٨/٢١/ ١٩٣٢، الذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في١٠/ ٨/ ١٩٣٢– تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات بين البلدين– العمل على اقامة التعاون الثقافي والتجاري بين البلدين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ممارسة الضغوطات أو التهديد على الكويت ودول الخليج الأخرى، لذا لم تحولت هذه المقترحات إلى اتفاقات فعلية، يضاف إلى ذلك خوف السلطات الكويتية من الاطماع العراقية في أراضيها التي لن تنتهي بمجرد تأجير بعض السواحل.

عام ١٩٨٠ ومع اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران جمدت جميع المباحثات بشأن الحدود، وقد أيدت دولة الكويت العراق في حربه ضد إيران مادياً ومعنوياً، وبعد انتهاء الحرب عام ١٩٨٨، منح العراق أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح وسام الرافدين في زيارته للعراق عام ١٩٨٩ [٩: ٢١٠- ٢٣٥]، إلا أن هذا الملف اتخذ منحى أكثر تعقيداً وخطورة بعد أشهر من هذا اللقاء وصولاً إلى الاجتياح العراقي للكويت واحتلالها بالكامل في ٢/ آب- أغسطس/ ١٩٩٠.

نخلص إلى القول: إن أغلب منازعات الحدود في دول العالم الثالث هي نتاج لسياسات استعمارية سابقة ورثتها البلدان المستقلة، والفشل في تصفيرها يعود إلى عدم الاستقرار الإقليمي وعدم رسوخ مفهوم الدولة والهوية الوطنية والحكم الرشيد، وكثرة التغييرات السياسية في هذه البلدان، والحل لأزمات الحدود يكمن في التفاوض المباشر بين أطراف النزاع، وتوفير بيئة إقليمية ودولية ضاغطة لخلق إرادة سياسية لدى الطرفين، ومن ثم لا يمكن فرض الحلول على طرف ما عبر القوة أو الإجبار، لأن ذلك سيخلق -حتما- مشكلة أعقد وأكبر يعززها عدم مشروعية ما تم فرضه.

المطلب الثاني/ قرارات مجلس الأمن

اجتاحت القوات العراقية اراضي الكويت فجر٢/٨/١٩٩٠، واكملت عملية الاحتلال خلال بضع ساعات دون مقاومة تذكر، وفي مساء اليوم نفسه اجتمع مجلس الأمن والعالم يعاني حالة صدمة وارتباك لتداعيات هذه الحدث، ليبدأ مجلس الأمن سلسلة من القرارات السريعة والمتتالية، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمم المتحدة من حيث الكم والنوع والإجراءات القاسية وغير التقليدية في مسألة واحدة [١٠: ٢٢٦- ٢٣٢]، إذ أصدر مجلس الأمن (٦٣) قراراً لغاية الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من بينها (١١) قرارا في الأشهر الأربعة الأولى، وتعد مسالة ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي فرضها مجلس الأمن وهي مدار بحثنا، السابقة الأوحد في تاريخ المجلس، حيث لم يسبق لمنظمة دولية التدخل في ترسيم حدود بعيداً عن طرفي النزاع، إلا عبر عدها طرفا ثالثا يقوم بأعمال وساطة أو خدمات استشارية للطرفين الرئيسين، وفي هذا الخصوص صدرت عن مجلس الأمن (٨) قرارات اساسية متعلقة بموضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت، كما يلي:

اولاً / القرار ٦٦٠ في ٢/ ٨/ ١٩٩٠

أول قرار صدر عن مجلس الأمن بخصوص ما عرف بالمسالة العراقية [١١]، لم يشر في فقراته إلى [٣] موضوع الحدود مباشرة، بل تطرق إلى دعوة العراق والكويت لحل مشكلاتهما بالمفاوضات، وصدر لغاية

[٣] لم يتطرق هذا القرار إلى موضوع الحدود بل أشار ضمنياً بالقول: "يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية".

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

١٩٩١/٤/٣(١٢) قرارا من المجلس من بينها القرار(٦٧٨ في١٩٩٠/١١/٢٩) الذي وجه إنذارا للعراق بإجراءات عسكرية ما لم يلتزم بالقرارات الأممية لغاية (١٩٩١/١/١٥)، وبعد ذلك بدأ العمليات العسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت من (١٩٩١/١/١٧) ولغاية (٢٨/ ٢/ ١٩٩١)، لم تتطرق أي وثيقة أممية لا من قريب أو بعيد لموضوع لترسيم الحدود بين الطرفين، وصولاً إلى القرار (٦٨٧ في ١٩٩١/٤/٣) .

ثانياً / القرار ٦٨٧ في ١٩٩١/٤/٣

يعد هذا القرار سابقة خارج سياقات اختصاصات مجلس الأمن، فهو قرار تضمن (٣٤) نقطة لقضايا الأسلحة وأخرى متعلقة بالجانب الإنساني، وتناول موضوع الحدود في (٥) نقاط مختصرة توحي أنه حشرها بشكل مستعجل في هذا القرار من دون أي مقدمات أو مشاورات ويظهر ذلك جلياً في ضعف الصياغة والمعلومات التاريخية، وتطرقت إلى جزئيتين أساسيتين [٤] :

1- الطلب من الامين العام للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة في شهر لتخطيط الحدود وفقاً لمحضر تفاهم موقع بين العراق والكويت عام ١٩٦٣.

2- يقدم الأمين العام في ثلاثة أيام خطة لنشر قوات مراقبة دولية على الحدود العراقية-الكويتية، والمقصود ليس حدود البلدين قبل ١٩٩٠/٨/٢، بل الحدود التي فرضها مجلس الأمن بنفس القرار وفقاً لمحضر عام ١٩٦٣، على أن تستقطع منطقة عازلة من العراق بواقع عمق (١٠) كم ومن الكويت بعمق (٥) كم، ووفقاً لتغيير الحدود بناء على القرار الأممي فإن أغلب الاراضي العازلة ستكون في العمق العراقي وفقاً لحدود ما قبل احتلال الكويت.

لقد أشار القرار إلى محضر وقعه العراق والكويت عام ١٩٦٣ من قبل رئيس وزراء العراق أحمد حسن البكر، يستند إلى رسائل سابقة تداولتها حكومة العراق في الانتداب البريطاني عام ١٩٣٢ أي قبل استقلال العراق ووجود دولة الكويت، وكانت أغلب تفصيلاته ومراسلاته الأولية بين مندوبي بريطانيا في البلدين بوصفها دولة استعمار، والاستناد إلى خرائط بريطانية ملحقة بمعاهدة بين بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٩١٣ [٤: ٢٣]، سجل في هذا المحضر أو الرسائل ترسيم مبدئي للحدود لم ترقَ إلى كونها معاهدة أو اتفاقية مكتملة الأركان من حيث الشكل وفقاً لأحكام القانون الدولي أو المحلي التي تشترط ثلاث شروط أساسية:

---

[٤] جاء في القرار (٦٨٧): " وإذ يلاحظ أن العراق والكويت، بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة قد وقعتا في بغداد ٤/ تشرين الأول/ أكتوبر/ ١٩٦٣، على (محضر متفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية) معترفين بذلك بالحدود بين العراق والكويت وبتخصيص الجزر، وقد سجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، واعترف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة في رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة في١٠/ آب/أغسطس/١٩٣٢ لذا:

1- يدعو مجلس الأمن العراق والكويت إلى احترام ما جاء بالمحضر الموقع عام ١٩٦٣ وتحديداته.

2- الطلب من الأمين العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخطيط الحدود في شهر.

3- الطلب من الأمين العام لتقديم خطة في ثلاثة أيام إلى المجلس للموافقة عليها بشأن التوزيع الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة (خور عبد الله والمنطقة البرية) تمتد (١٠) كم في العراق، و (٥) كم في الكويت، وفقاً لترسيم محضر عام ١٩٦٣.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1- المفاوضة بين ممثلي الدولتين، وهذا مالم يحدث في وثائق عام ١٩٣٢، إذ كان العراق تحت الانتداب ولا يملك ملف الشؤون الخارجية أو الدفاع وتتولاها بدلا عنه الحكومة البريطانية، أما الكويت فكانت مساحة من الأراضي بحكم شيخ قوي ولم تحصل على استقلالها إلا عام ١٩٦١.

2- تحرير الاتفاقية أو المعاهدة في نص مكتوب وتوقيع ممثلو الدول ذات العلاقة عليها، في حين أن المحضر الذي أشار إليه قرار مجلس الأمن (٦٨٧) عبارة عن تبادل للوثائق أو الرسائل مبدئيا.

3- تصديق الاتفاقية، حيث لا يكفي توقيع الاتفاقية من ممثلي الدول لدخولها حيز التنفيذ وخصوصاً ما يتعلق منها بقضايا تتعلق بتنازل الدولة عن أجزاء من أراضيها أو استحواذها على أراضي الغير، بل يجب أن تكتمل عبر مصادقة ممثلي الشعب في البرلمان أو طرحها للاستفتاء للتعبير عن قبول الدولة بالالتزام بالاتفاقية، وهو إجراء هام وغير شكلي، ولم يصدّق المحضر الذي أشار إليه قرار مجلس الأمن في أي مرحلة من الدولة العراقية.

4- تسجيل المعاهدة أو الاتفاقية في أي من الهيئات الدولية أو الإقليمية الهدف منه تحقيق العلانية والتوثيق للنسخ الأصلية عند طرف ثالث يتم الرجوع لها عند اختلاف النسخ الأخرى، وهذا ما قامت به الكويت لتسجيل المحضر وثيقة لدى الأمم المتحدة، وهنا لا يعد التسجيل جزءا من الاتفاقية ولا يمنحها أي ميزة إضافية غير التوثيق، فالإجراءات غير السليمة وغير القانونية التي ترتكب في مجال الاتفاقات الدولية، لا يمكن لإجراء التوثيق لدى الأمم المتحدة من منحها شرعية الوجود.

ثالثاً / القرار ٦٨٩ في ٩/ ٤/ ١٩٩١

جاء هذا القرار متمماً للقرار (٦٨٧) وبصيغة مختصرة، ليؤكد ارتباط وحدة مراقبة الحدود بين العراق والكويت التابعة للأمم المتحدة (Unicom) بشكل مباشر بمجلس الأمن ولا يجوز إلغائها الا بقرار جديد من المجلس، وعلى الأمين العام أن يقدم تقرير للمجلس كل ستة أشهر عن أنشطة هذه الوحدة لغرض إصدار قرار جديد بتمديد عملها، وقد تكفلت الكويت بتمويل ثلثي موازنة الوحدة حتى لا تعاني من عجز التمويل ومن ثم الإلغاء[١٢: ٧٣].

رابعاً / القرار ٧٧٣ في ٢٦/ ٨/ ١٩٩٢

ثمن المجلس ما أنجزته لجنة ترسيم الحدود التي شكلت بموجب القرار (٦٨٧) برئاسة وزير خارجية أندنوسيا الأسبق مختار كوسوما وعضوية خبيرين من السويد ونيوزلاندا إضافة إلى عضوية الكويت والعراق، وبسبب إعلان العراق عدم اعترافه باللجنة وأي من مخرجاتها ومن ثم لم يحضر أي من جلساتها أو إجراءاتها، وقد دعا المجلس اللجنة إلى التوسع في عملها شرقاً ليشمل المنطقة البحرية [١٣: ٢٢٩]، وتمثلت أهم مضامين هذا القرار في رغبة المجلس وبالأخص الدول الكبرى الداعمة لترسيم الحدود لتسويغ إجراءاتها غير المسبوقة والرد على الانتقادات العالمية لتجاوز المجلس لصلاحياته إذ حاول القرار تسويغ عمل لجنة الترسيم بأنه فني يتمثل في تنفيذ محضر عام ١٩٦٣ بين العراق والكويت وأن عملها لا يتضمن إعادة توزيع الأراضي، لذلك لم يصدر المجلس هذا القرار في البند السابع كما في القرارات السابقة للايحاء بانتفاء صفة الإجبار والفرض في آلية عمل اللجنة، لكن يبدو أن هذه المسوغات لم تقنع حتى رئيس لجنة ترسيم الحدود السيد مختار كوسوما الذي قدم استقالته

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

في نوفمبر/١٩٩٢ احتجاجاً على الإجراءات الأممية ضد العراق ليعين بدلاً منه السيد نيكولاس فلينكوس من اليونان [١٤: ٨٠].

خامساً / القرار ٨٠٦ في ٥/ ٢/ ١٩٩٣

صدر هذا القرار بموجب البند السابع من الميثاق ويعد تطوراً في رغبة المجلس إكمال إجراءات الترسيم بالسرعة والحزم اللازمين، إذ قرر المجلس توسيع مهام قوات (Unicom) من مراقبة الحدود بين العراق والكويت إلى التصدي العسكري لأي تجاوزات على الحدود بعد الترسيم أو خلاله، متذرعة لاتخاذ هذا القرار برفض العراق اخلاء ست مخافر حدودية لغرض إزالتها وضم أراضيها للكويت إضافة إلى قيام مواطنين عراقيين من سكنة الشريط الحدودي الذين شملهم قرار التهجر بمظاهرات واعتصامات لمنع الاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم، وعلى ضوء هذا القرار تعززت قوات (Unicom) بكتيبة من بنغلادش مكونة من (٧٠٠) عسكري التزمت الكويت بتجهيزهم بالدعم اللوجستي من المعدات الثقيلة والأسلحة بمختلف أشكالها طوال تواجدهم على الحدود [١٢: ١٠٨].

سادساً / القرار ٨٣٣ في ٢٧/ ٥/ ١٩٩٣

من أهم قرارات ترسيم الحدود صدر في أعقاب اختتام لجنة ترسيم الحدود أعمالها ليصادق عليها المجلس ويثمن جهودها في ترسيم الحدود البرية وخور عبد الله والقطاع البحري، وعدها المجلس مناسبة مرة أخرى لتسويغ عملها بأنها قامت بوظيفة فنية بحتة في تطبيق محضر عام ١٩٦٣ بين العراق والكويت ولم تمتد لتوزيع الأراضي بين الطرفين، رداً على التصريحات العراقية وبعض الدول الأخرى بأن عمل اللجنة سياسي بحت وغير موضوعي [١٥: ١٨]، وأكد القرار وظيفة الأمم المتحدة في صيانة العلامات الحدودية سنوياً، وقد عد الكويت هذا القرار بمثابة انتصار تاريخي تحقق بفضل جهوده الدبلوماسية في حشد أكبر عدد من دول العالم لتاييده، حتى أنه سارع لفتح سفارتين في الإكوادور وزيمبابوي وتقديم مساعدات لهما لثنيهما عن معارضة القرار بوصفهما عضوين في دورة الانعقاد لمجلس الأمن، فالكويت أفادت من قرارات مجلس الأمن التي كانت منصبة بالدرجة الأساسية على تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ومنعه من امتلاكها لزج موضوع الحدود في طياتها بهذا الشكل وتحقيق إنجاز عجزت عنه بشكل ذاتي منذ تأسيسها.

سابعاً / القرار ٨٩٩ في ٤/ ٣/ ١٩٩٤

سارعت الكويت بعد صدور قرار (٨٣٣) إلى إعلان قبولها لنتائج لجنة ترسيم الحدود ومخرجات القرار، وأبدت استعدادها لتعويض المتضررين من الترسيم الجديد من المواطنين العراقيين، وقدرت أعدادهم بحوالي (٢٠٠٠) مواطن و(٢٠٦) مسكن و(٩٥) مزرعة، إذ قدرت الأمم المتحدة التعويضات الإجمالية بحوالي (٤٠٠) ألف دولار، وهو مبلغ بخس لا يتلاءم مع عدد السكان والممتلكات وظروفهم، وقد سارعت الكويت بفتح حساب مصرفي في الأمم المتحدة أودعت فيه المبلغ المذكور، وسارعت أيضاً لحفر خندق في حزيران/١٩٩٣ بعمق ثلاث أمتار على طول الحدود وبناء جدار عازل بطول خمسة أمتار إضافة إلى سياج من الأسلاك الشائكة لتأمين حدودها الجديدة بعد تهجير السكان العراقيين منها [١٦]، وفي وقت لاحق بعد عام ٢٠٠٣ أشارت بعض التقارير

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

لقيام الكويت بردم الخندق وتجاوزه بمسافة (٢) كم، مستغلة حالة الفوضى وعد الاستقرار بعد الاحتلال الأمريكي للعراق [١٧].

ثامناً / القرار ٩٤٩ في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٤

صدر هذا القرار على خلفية تحرك قوات عراقية قرب الحدود الكويتية بحجة إجراء مناورات مما أثار الهلع لدى الحكومة والشعب الكويتي من غزو جديد أو إلغاء إجراءات لجنة ترسيم الحدود على الأرض، مما حدا بها إلى طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث التهديدات، وقد صدر عن المجلس إدانة لهذه التحركات العسكرية العراقية وضرورة إعادتها إلى ثكناتها قبل التحرك، كما دعا العراق إلى الاعتراف بالحدود الجديدة للكويت [١٨: ١٥١– ١٥٢].

تاسعاً / نهاية ملف قرارات الترسيم

مع صدور القرار (٨٣٣) انتهى بشكل أساسي ملف ترسيم الحدود بين العراق والكويت من وجهة نظر مجلس الأمن والكويت إلا أن السلطات العراقية كان لها رأي آخر فهي قد امتنعت منذ البداية بالاعتراف بسلطة المجلس في هذا الملف، ومن ثم الاعتراف بلجنة ترسيم الحدود ومخرجاتها، لذلك لم يشارك العراق في أي من اجتماعاتها أو صاحب لجانها الفنية على الأرض، مؤكداً في أكثر من مناسبة أن مجلس الأمن تجاوز صلاحياته وأن عمل اللجنة مسيس وغير موضوعي.

من التناقضات الواضحة في رؤية مجلس الأمن وأعضائه الدائمين الداعمين للكويت في ملف الترسيم، الاشتراطات التي وضعتها لقبول موافقة العراق على الترسيم بناء على طلب الكويت، التي تضمنت ضرورة أن يوافق العراق على الحدود الجديدة دستوريا وأصوليا بموافقة مجلس قيادة الثورة ومجلس النواب على القرار (٨٣٣) مخرجاته وأن يصادق عليها رئيس الجمهورية وتنشر في الجريدة الرسمية شرطا لازما لقبول اعتراف العراق بالقرار الأممي، وهذا يناقض تماماً رؤية المجلس والكويت أيضاً في استنادها وتبنيها إلى محضر اتفاق مبدئي بين الطرفين وقعه رئيس الجمهورية العراقي عام ١٩٦٣ من دون المرور بأي إجراءات دستورية يقتضيها القانون العراقي والدولي لتصديق الاتفاقيات والمعاهدات.

في١٠/ نوفمبر/١٩٩٤ وجه وزير الخارجية العراقي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعلمه بموافقة العراق على مخرجات القرار (٨٣٣) المتعلق بترسيم الحدود، وأرفق في طي الرسالة قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس النواب بالموافقة ومصادقة رئيس الجمهورية والنشر في الجريدة الرسمية، وقد اتخذ العراق هذا القرار استجابة للضغوطات الدولية، وقراءة غير صائبة من القيادة العراقية على أمل التملص من حالة العقوبات الأممية، وبهذا الاعتراف انتهى فصل فرض ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

الطلب الثالث / موقف الكويت والعراق من الترسيم وانعكاساته على العلاقات بين الدولتين

بعد ما يقرب من ثلاثة عقود على إنجاز عملية ترسيم الحدود العراقية الكويتية عبر مجلس الأمن، التي أسفرت عن تحريك الشواخص القديمة بعمق (٦٠٠) متر على طول الحدود بما يقرب من (٢٠٠) كم داخل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الأراضي العراقية أي ما يعادل مساحة (١٢٠) كيلو متر مربع، ضمت في إطارها (٥) آبار نفط كانت تحت السيادة العراقية سابقاً [١٩: ٢٣٢]، إضافة إلى منح الكويت اجزاء من ميناء أم قصر أو ما يسمى بالقاعدة البحرية وأحواض بناء السفن وكذلك مجموعة من البنى التحتية الضخمة التي شيدها العراق [٢٠: ٥٥]، ما زال التساؤل حاضراً عن ماهية الآثار التي ترتبت على عملية ترسيم الحدود بين البلدين وانعكاساتها على مستقبل علاقتهما الثنائية، بعد أن روج الكثير من المهتمين في هذا الشأن أن فرص الاستقرار في على المستويين الرسمي والشعبي ستكون واعدة بعد الترسيم، إلا أن الواقع يشير إلى خلاف هذه النتائج، ويمكن استقرائه من مواقف الطرفين بعد الترسيم.

رحب الكويت بالقرار(٨٣٣) ومخرجاته المتعلقة بالترسيم، وسعى حثيثاً لاكمال متطلباته وإبرام البروتوكولات الإضافية التي لم يغطها القرار معتبراً إياه نصراً كان من الصعب تحقيقه بغير هذه الظروف التاريخية [١٣: ٢٣٧]، ومن جانب آخر ما زالت حكومة الكويت ونخبه السياسية وبعد أكثر من (٣٠) عاماً من حرب الخليج الثانية تعتبر العراق أكبر تهديد لها وإن كان أقل حدة لما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣، لذلك فهي تعد الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة ضرورة ملحة لا بد من إدامتها وتطويرها وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية [٢١: ١٠٧]، إضافة إلى دعواتها لإنشاء نظام تنسيق دفاعي خليجي يهدف إلى ربط دول المجلس بشبكة إنذار مبكر ضد التهديدات [٢١: ١١٤].

على الرغم من موافقة العراق على مخرجات ترسيم الحدود التي سلمها إلى مجلس الأمن عام ١٩٩٤ إلا أنه عدها قد فرض بالقوة وعدم الموضوعية، ولم يتوان من استغلال أي فرصة للمماطلة أو لتعطيل إجراءات تنفيذ القرار الخاص بالترسيم واستمر هذا الموقف حتى احتلال العراق واسقاط نظامه عام ٢٠٠٣ من الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل نظام سياسي جديد، على المستوى الرسمي أعلنت الحكومات العراقية المتعاقبة التزامها بمخرجات قرار الترسيم، ولم تتخذ أي إجراءات قانونية أو دبلوماسية لإعادة التفاوض في بعض بنوده مستغلة حالة التقارب مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين، إذ انصب اهتمام القيادات الجديدة للعراق على الشأن الداخلي والصراع على السلطة ومواردها معتبرين هذا الملف تركة ثقيلة لا بد من تجاوزها، وهذا يتناقض مع توجهات الرأي العام العراقي أو القوى السياسية خارج السلطة التي تتحفظ على جملة أمور في قرار الترسيم منها:

1- لم تكن الوثيقة التي استند اليها مجلس الأمن لترسيم الحدود اتفاقية خاصة بالحدود بل "محضر متفق عليه بشأن استعادة العلاقات الودية "لم يتطور إلى اتفاقية ولم تستكمل إجراءاته الدستورية، موقع من رئيس وزراء العراق التابع لحزب البعث آنذاك أحمد حسن البكر في العام ١٩٦٣.

2- مجلس الأمن استند لترسيم الحدود على خرائط بريطانية قبل تأسيس الدولة العراقية ولم يشارك في رسمها أي عراقي [١٨: ١٣٠].

3- لجنة ترسيم الحدود شخصيات فرضت من المجلس ولم يكن للعراق أثر في اختيار أعضائها، وانسحاب ممثل العراق منها نوعا من الاعتراض، ترك المجال لممثل الكويت لمرافقة اللجنة على الأرض والتأثير عليها بمختلف الأشكال.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

4- لم يطالب العراق في أي مرحلة تاريخية رسمياً بضم الكويت، والخلاف منذ البداية يتمحور في الحدود واختلاف وجهات النظر بين الطرفين، فهو لم يكن صراع وجود بل صراع حدود تقليدي، ولم يتم التطرق إلى ضم الكويت أو عراقيتها إلا في المناسبات التعبوية الشعبوية التي تستهدف دغدغة مشاعر المواطنين وتوحيدهم بهدف معين وفي الغالب لتجاوز الفشل وسوء إدارة الدولة في محاولة لتصدير الأزمات.

5- أقصى سقف لمطالب العراق بحكوماته المتعاقبة هو ضمان عدم المساس بإطلالته البحرية أو محاولة توسيعها، فقد كان لدى العراق هاجس من قيام الكويت باحداث ضرر على قدراته البحرية وتحويله إلى دولة حبيسة [٦: ١١٧]، وهذا ما أكده الواقع بمحاولة الكويت الإضرار بمنفذه الأهم في خور عبد الله عبر إجراءات التقسيم الجائر للمجرى الملاحي، إذ قامت لجنة ترسيم الحدود وبضغط من الكويت لادراج ملف ترسيم خور عبد الله في جدول أعمالها على الرغم من أن هذا المجرى لم يرد له ذكر أو تخطيط في الوثائق التاريخية التي استند لها مجلس الأمن للترسيم لعام (١٩٣٢و١٩٦٣)[٢٢]، كما هو الحال في ما يخص الحدود البرية، مما حدا برئيس اللجنة إعلان تحفظه على هذه الجزئية تعليقاً على قرار استقالته، يضاف إلى ذلك إنشاء بعض المشاريع والأعمال التي تعرقل الملاحة العراقية بعد ٢٠٠٣، لذا فإن أبرز اعتراضات العراق على عملية ترسيم الحدود انصبت على الجانب البحري ورفضه معاملة خور عبد الله باعتباره بحراً إقليمياً تسري عليه القوانين البحرية بقدر ما هو مجرى مائي وهذا ما أكده رئيس لجنة ترسيم الحدود المستقيل من صعوبة تخطيط الحدود البحرية، إضافة إلى قناعة العراق بوجود حقوق تاريخة له في هذا المجرى المائي [٢٠: ٥٥]، وأن تقسيمه مناصفة ونصت قرارات مجلس الأمن هو غير منصف للعراق لأن المياه العميقة الصالحة لمرور السفن التجارية الكبيرة وفقاً لهذا التقسيم كانت من حصة الكويت ومنطقة المياه الضحلة غير العميقة من حصة العراق [٢٣: ١١٢]، على الرغم من أنه تاريخياً كان هذا المجرى بالكامل يدار من سلطة الموانىء العراقية، وقد صرف العراق أموالاً طائلة لإدامة هذا المجرى الملاحي وصيانة قنواته.

باستقراء مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، في ضوء تداعيات فرض ترسيم الحدود من مجلس الأمن ومواقف الدولتين الرسمية والشعبية نستنتج ما يلي:

1-إن البعد التاريخي السلبي للعلاقات بين الطرفين سيبقى عامل ضاغط يحول دون سرعة تطورها، وخصوصاً عندما يستخدم هذا البعد لإثارة خطابات الكراهية واستخدامه كأداة للصراع من النخب السياسية والاجتماعية على المستويين الداخلي والإقليمي، وتحييد البعد التاريخي الإيجابي وهو الأكثر تشعباً بين الطرفين.

2-لا بد للبلدين إذا توافرت الإرادة لتطوير العلاقات الاتفاق على برامج مشتركة لتصحيح الذاكرة الجمعية للشعبين ونخبه السياسية والاجتماعية والثقافية، ويمكن للأجهزة الدبلوماسية والإعلامية والتربوية والثقافية القيام بوظيفة بارز في هذا المجال.

3-زيادة التواصل بين الشعبين عبر تسهيل سفر كل طرف إلى بلد الآخر.

4-إصدار تشريعات لتجريم خطابات الكراهية والإساءة للعلاقات في كلا البلدين.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

5-زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع فرص الاستثمار لرجال الأعمال وخلق مصالح مشتركة دائمة عبر برامج تكامل اقتصادي بين الطرفين معفاة من الرسوم والضرائب.

6-دعم الكويت لانضمام العراق إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، لامتلاكه مقومات المجلس الجغرافية إضافة إلى كونه عضوا مؤسسا للعديد من أجهزته الرياضية والإعلامية والثقافية، ومن شأن ربط العراق بالمنظومة الخليجية جعله جزءا من المصالح المشتركة وتحييد التدخلات الإقليمية الأخرى المعادية لدول الخليج.

7-دعم الكويت لقيام حكومة عراقية قوية بعيداً عن التشتت الحزبي والطائفي والمناطقي، لأن وجود عراق قوي يعني قيام سياسة خارجية رشيدة وملتزمة قادرة على صيانة وتطوير اتفاقاتها الخارجية.

8-على الطرفين -لتجاوز عقدة فرض ترسيم الحدود من مجلس الأمن- الركون إلى مفاوضات جديدة تطرح عبرها مطالب ومخاوف كل طرف لغرض عقد اتفاق حدود متكامل ونهائي مصادق عليه من شعبي البلدين ومؤسساتهما الدستورية وبرعاية أممية، لتحقيق التوازن في المصالح وخصوصاُ ما يتعلق بالحدود البحرية، إذ إن الكويت لا تحتاج فعلياً قناة خور عبد الله في مقابل سعة سواحلها، في حين إن هذه القضية تعد وجودية لمستقبل العراق.

خلاصة واستنتاجات

نخلص في هذا البحث إلى أن ما حصل بين العراق والكويت قبل عام ١٩٩٠ من توترات متقطعة على الحدود، لا تتعدى في شكلها ومضونها النزاعات الحدودية التقليدية، وصولاً إلى إجراءات مجلس الأمن بفرض الترسيم التي تزامنت مع عوامل أخرى من أبرزها:

1-عدم الاستقرار السياسي في العراق وكثرة الانقلابات والمغامرات العسكرية غير المحسوبة.

2-الفشل في إدارة الدولة وبالأخص في المجال الاقتصادي في العراق مقارنة بالتطور الحاصل لدى جيرانه الخليجيين مما يضطره بين الحين والآخر إلى محاولة تصدير الأزمات إلى خارج الحدود.

3-عدم توافر الإرادة السياسية وفقدان الثقة بين الطرفين العراقي والكويتي، مما حال دون إيجاد الأرضية المناسبة لنجاح الحلول لاكثر من (٥٠) عاماً.

4-العامل الخارجي الدولي والإقليمي والاستقواء بالأجنبي كان له أثر فاعل تاريخياُ في منع أي تقارب جدي بين الطرفين لتصفير مشكلات الحدود بينهما.

5-قضية احتلال العراق للكويت هي نتيجة لتراكمات تاريخية، وسوء تقدير من قيادتي البلدين لإدراة الأزمة قبل اندلاعها.

6-قرارات مجلس الأمن بفرض ترسيم حدودي بين العراق والكويت بشكل غير مسبوق، في إطار حزمة عقوبات دولية، تميزت بعدم الموضوعية والتحيز لصالح طرف ضد آخر، في كل مراحله، مما جعل العراق يعده جزءا من منظومة العقوبات المفروضة عليه.

7-لم تساهم قرارات مجلس الأمن الخاصة بترسيم الحدود، بإنهاء الملف بشكل كامل وإزالة كل عوامل التفجر مستقبلاً وخصوصاً مع شعور أحد الأطراف بوجود غبن وقع عليه بشكل متعمد.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

8-إن السبيل الاجدى لتطوير العلاقات العراقية الكويتية، يكمن في إزالة محددات تطورها وبالأخص ملف الحدود البحرية التي يمكن إجراء مفاوضات معمقة حولها للوصول إلى حلول نهائية بموافقة شعبي وحكومتي البلدين واستكمال كل المتطلبات الدستورية بإشراف أممي ودولي يمنع أي طرف من التراجع عن التزاماته مستقبلاً.

9-تكمن ابرز محددات العلاقات بين البلدين في استثمار البعد التاريخي السلبي لهذه العلاقة واستبعاد المشتركات الإيجابية، وخلق بيئة ملائمة لخطابات الكراهية تستغل من بعض الأطراف والنخب السياسية والاجتماعية بين الحين والآخر، والاخطر من ذلك على العلاقات أن تُضمّن خطابات الكراهية في المناهج الدراسية والإعلامية والثقافية لتسود في الذاكرة الجمعية للمجتمع.

10- إن المشتركات بين العراق والكويت اجتماعياً وتاريخياً وسياسياً أكبر بكثير من خلافات حدودية إضافة إلى أن موقعهم الجغرافي المشترك قدري لا يمكن تجاوزه، لكنه في ذات الوقت يتيح لهم إمكانات كبيرة للاستثمار وتعزيز اقتصاداتهما على المدى الطويل، مما يعزز من علاقاتهما المستقبلية.

11- لمجلس التعاون الخليجي أثر مهم في توفير البيئة الإيجابية لإنهاء الأزمة عبر دمج العراق في المنظومة الإقليمية الخليجية باعتباره جزءا من جغرافية المنظومة وهو أحد المؤسسين وعضو في العديد من فروع مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً الجانب الرياضي والثقافي، وهذا الإجراء يحقق هدفين أساسيين: الأول هو دمج العراق في المنظومة الخليجية يدعم الأمن الإقليمي لمجلس التعاون إزاء منافسيها الإقليميين، والهدف الثاني هو حل الأزمات الحدودية في إطار ودعم إقليمي واحد قادر على الموازنة وترجيح الفرص التعاونية على المحددات السياسية.

CONFLICT OF IN TERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر

[١] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية والدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧.

[٢] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٣.

[٣] إبراهيم أحمد سعيد، الحدود والقضايا الجيو ستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد ٣٠،ع ١-٢ .

[٤] محمد علي الداوود (وآخرون)، **الهوية العراقية للكويت، دراسة تاريخية وثائقية**، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٩٠.

[٥] قحطان حسن طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، **مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، جامعة بابل، ع (١٨)، ٢٠١٤.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[٦] كريم كاظم الركابي، **النزاع الحدودي بين العراق والكويت، في ضوء احكام القانون الدولي العام**، البصرة: جامعة البصرة، ٢٠١٢.

[٧] جريدة السياسة الكويتية، ع (٢٥٨١) في ٢٩/ ٨/ ١٩٧٥.

[٨] صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، **مجلة السياسة الدولية**، ع(٣٣)، ١٩٧٥.

[٩] محمد راضي جعفر، الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانىء العراقية، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ع (٣٤)، ٢٠١٣.

[١٠] جاك اندرسون وفان دالي، **جنرال الخليج الغامض شوارزكوف**، ترجمة: أحمد عبد الحميدة، دمشق: دار الكتاب العربي، ١٩٩٢.

[١١] قرار مجلس الأمن المرقم ٦٦٠/ آب/ اغسطس/١٩٩٠.

[١٢] منصور عياد العتيبي، **مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته (١٩٩٠-٢٠٠٨)**، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٩.

[١٣] صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الحدودية سلمياً**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦.

[١٤] عبد الله يوسف الغنيم،**ترسيم الحدود الكويتية العراقية**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٣.

[١٥] عبد الحسين شعبان، **بانوراما حرب الخليج**، لندن: دار البرق، ١٩٩٤.

[١٦] موقع الأمم المتحدة، الوثيقة المرقمة (s/1371)/ ١٩٩٤.

[١٧] جريدة المشرق العراقية، ع(٤٧٦) في٤/ آب/ ٢٠٠٥.

[١٨] عبد الله يوسف الغنيم(مشرف)، **الكويت وجوداً وحدوداً**، الكويت:مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٧.

[١٩] خالد السرجاني، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، **مجلة السياسة الدولية**، ع (١١١).

[٢٠] بطرس بطرس غالي، **الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠- ١٩٩٦**، سلسلة الكتب الزرقاء، نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٦.

[٢١] جلال عبد الفتاح، **العمليات العسكرية لغزو الكويت**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠٠٣.

[٢٢] موقع الأمم المتحدة، الوثيقة المرقمة (S/25905)/ ١٩٩٣.

[٢٣] جورج جوفي، النزاعات الحدودية العربية (التداعيات على الأمن العربي)، **ترجمات إستراتيجية- نافذة على الفكر العالمي**، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع١٠، السنة الثانية، ١٩٩٧.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq